

التشغيل في الموانئ .

بمناسبة انتهاء ذلك الاضراب : « لقد توصلنا الى اتفاق بالفعل ، وعاد الرفاق الى العمل ، والاتفاقية في نفس الاطار الذي اقترحناه ، اي زيادة ٢٠٠٪ ، وبالفعل فقد استجاب المستخدمون لطلبنا نظرا للوضع القائم على الحدود الشمالية ... » .

وقد نقل ايلي مويال ، عضو المكتب التنفيذي للهستدروت ، هذه الحقيقة من « خانة الاحتمال » الى « خانة التأكيد والاعتراف » حيث قال في برنامج اذاعي (رصد اذاعة اسرائيل ١٠/١/٧٢)

مؤتمرات الاحزاب : الانتخابات في الافق

الوطنية والاجتماعية في الكنيست الثامنة .
(المصدر ذاته) .

ومعروف ان اسرائيل ما زالت بدون دستور ، رغم عشرات الدساتير المقترحة ، التي لم يبت في اهر اي منها ، خشية انفجار صراع يتوقع ان يكون في منتهى الحدة والخطورة لدى مناقشة بند « الدين والدولة » ، وبند « حدود الدولة » وبعض القضايا الاخرى . على ان هناك في اسرائيل عددا قليلا من القوانين ، التي سميت « قوانين تأسيسية » لها اهمية الدستور ، ولا يجوز الفاؤها او تعديلها ، الا بغالبية الثلثين من أعضاء الكنيست ، ومن بين هذه « القوانين التأسيسية » ، قانون الكنيست ، وقانون العودة ، وقانون التعليم الالزامي ، وغيرها .

حركة حيروت : انفجر الصراع

اما مؤتمر حركة حيروت ، الذي افتتح في « مباني الامة » في القدس ، بحضور رئيس دولة العدو زلمان شازار ، ورئيس الكنيست ، والحاخامين الرئيسيين ، والوزراء : دايان والموغي وبارليف وبورغ وفارهافتيغ ، وكذلك اليميلخ ريمبل ، رئيس حزب « الاحرار » الذي يشكل مع حركة حيروت كتلة غامحة ، وغيرهم ، فقد بدأ في ظل « وحدة داخلية » ، في حين انتهى - كما توقع له المراقبون سلفا - بانفجار الصراع الداخلي بين كتليته الرئيسيتين ، ثم أمكن - مع انتهاء المؤتمر - اقامة جسر فوق الهوة القائمة بينهما ، لكن ما لبث ان ظهر بأن هذه الهوة أعمق وأوسع من ان يمكن « التجسير » فوقها بسهولة ، فعاد الصراع ليكون

الاحرار المستقلون : دستور لاسرائيل

اعدادا واستعدادا للانتخابات البرلمانية المقبلة في اسرائيل ، التي يفترض ان تجري في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام الحالي ، بدأت الاحزاب هناك تعقد مؤتمراتها العامة . وقد شهد الشهر الماضي مؤتمريين من هذا النوع :

● المؤتمر الحادي عشر لحركة حيروت - من ١٧ الى ٢١/١٢/٧٢ .

● المؤتمر السادس لحزب ميم - من ٢٧ الى ٢٩/١٢/٧٢ .

كذلك شهدت الساعات الاولى من اليوم الاول من الشهر الماضي ، اختتام المؤتمر التاسع لحزب « الاحرار المستقلين » ، الذي « انتخب بنحاس روزن زعيما للحزب ، وانتخب الوزير موشي كول رئيسا له - وهو منصب جديد - ، وانتخب لجنة مركزية جديدة للحزب مكونة من ٢٨١ عضوا ، وادارة من ١٠١ عضو ، واتخذ قرارا بأن تنتخب اللجنة المركزية - عندما يحين الوقت ، وبالاقتراع السري - قائمة مرشحي الحزب لعضوية الكنيست الثامنة » (هآرتس ٣/١٢/٧٢) .

على صعيد آخر ، اتخذ مؤتمر حزب الاحرار المستقلين عدة مقررات ، كان أهمها ما ورد تحت بند « حماية حريات المواطن » ، الذي جاء فيه : « ... ان الحزب يعود ويطلب بسن دستور مكتوب لاسرائيل ، يحدد حريات المواطن وواجباته ، ويكون دليلا تثقيفيا جهاهيريا . ، يؤمن جوا من الحرية والديموقراطية الحقة » . ، ويسبتمبر الاحرار المستقلون في العمل لتحقيق هذه الحاجة